E

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

CEP/AC.13/2005/3/Rev.1
23 Mars 2005

ARABIC
Original: ENGLISH/FRENCH/RUSSIAN

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

اللجنة الاقتصادية لأوروبا
لجنة السياسة البيئية
الاجتماع الرفيع المستوى لوزارات البيئة والتعليم
(فيلنيوس، ١٧-١٨ آذار/مارس ٢٠٠٥)
(البندان ٥ و٦ من جدول الأعمال)

استراتيجية لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا للتعليم من أجل التنمية المستدامة

المعتمدة في الاجتماع الرفيع المستوى

الرؤيا

تتمثل رؤيتنا إلى المستقبل في إقامة منطقة تعتنق قيماً مشتركة هي التضامن والمساواة والاحترام المتبادل بين الأشخاص والبلدان والأجيال. وهي منطقة سمتها التنمية المستدامة، بما تشمله من الحيوية الاقتصادية والعدل والتلاحم الاجتماعي وحماية البيئة والتدبير المستدام للموارد الطبيعية بغية استيفاء احتياجات الجيل الحالي دون الإضرار بقدرة أجيال المستقبل على استيفاء احتياجاتها[١].

والتعليم، بالإضافة إلى كونه حقاً من حقوق الإنسان[٢]، شرط لا بد منه لتحقيق التنمية المستدامة وأداة لا غنى عنها لصلاح الحكم واتخاذ القرارات النيرة وتعزيز الديمقراطية. لذلك، فإن التعليم من أجل التنمية المستدامة من شأنه أن يساعد في ترجمة رؤيتنا إلى واقع. فالتعليم من أجل التنمية المستدامة ينمي ويعزز قدرة الأفراد والجماعات والمجتمعات والمنظمات والبلدان على تبني أحكام واختيارات تخدم التنمية المستدامة. ومن شأنه أن يحدث تغيراً في عقليات الأشخاص فيمكّنهم بذلك من جعل عالمنا أكثر أمناً وعافية وازدهاراً، وبالتالي تحسين نوعية الحياة. ومن شأن التعليم من أجل التنمية المستدامة أن يفسح المجال للتفكير النقدي ولارتفاع مستوى الوعي والتمكين بحيث يتسنى استكشاف رؤى ومفاهيم جديدة وتطوير طرائق وأدوات جديدة.

(١) انظر أيضاً تقرير اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية "مستقبلنا المشترك"، ١٩٨٧.

(٢) انظر أيضاً البيان المتعلق بالتعليم من أجل التنمية المستدامة؛ المؤتمر الوزاري الخامس بشأن موضوع "البيئة من أجل أوروبا"، كييف، ٢٠٠٣.

(A) GE.05-31619 050905 050905

مقدمة

١- تستمد ولاية إعداد الاستراتيجية مشروعيتها من البيان الذي أصدره وزراء البيئة في منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا في مؤتمرهم الخامس بشأن موضوع "البيئة من أجل أوروبا" (كييف، أيار/مايو ٢٠٠٣). واستفادت الاستراتيجية من الخبرة المكتسبة داخل المنطقة وعلى الصعيد العالمي. وهي مساهمة في الإطار الخاص بوضع مشروع خطة لتنفيذ برنامج عقد الأمم المتحدة للتعليم من أجل التنمية المستدامة الذي أعدته منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) وتتماشى معه، وينبغي اعتمادها كأساس لتنفيذ برنامج العقد ونتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة على صعيد المنطقة.

٢- وتم إعداد الاستراتيجية عبر عملية تشاركية ضمت حكومات ومؤسسات تعليمية ومنظمات غير حكومية وغيرها من أصحاب المصلحة في منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا فضلاً عن المنظمات الدولية.

٣- ومن شأن هذه الاستراتيجية أن تيسر استحداث وتعزيز التعليم من أجل التنمية المستدامة في منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا وأن تساهم بالتالي في تحقيق رؤيتنا المشتركة.

٤- وتضم منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا بلدانا غنية في تنوعها الثقافي ومختلفة في ظروفها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. وتتوقف آفاق التنمية المستدامة إلى حد كبير على تغيير أساليب الحياة وأنماط الاستهلاك والإنتاج وفي الوقت نفسه مراعاة احتياجات البلدان التي لا يزال فيها التخفيف من وطأة الفقر يشكل هماً كبيراً.

٥- لدى المنطقة في نفس الوقت مؤهلات واحتياجات لتنفيذ الاستراتيجية. فقد أنشأت أغلبية بلدانها نظم تعليم توظف معلمين محترفين، وكفلت للجميع الاستفادة من التعليم الأساسي والمساواة في حقوق التعليم، وحققت مستويات مرتفعة من محو الأمية، وطورت إمكاناتها العلمية، وفسحت المجال لمشاركة المجتمع المدني. ولكن، لا تزال هناك تحديات ينبغي مواجهتها لتنفيذ برنامج التعليم من أجل التنمية المستدامة بفعالية. فلا بد من تحسين نظم التعليم لكي تستوعب الطابع المتعدد التخصصات للتعليم من أجل التنمية المستدامة، وينبغي تعزيز مشاركة المجتمع المدني وتعبئة ما يكفي من الموارد المؤسسية والمادية.

أولاً - الغاية والأهداف

٦- تتمثل غاية هذه الاستراتيجية في تشجيع الدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية لأوروبا على إعداد برامج للتعليم من أجل التنمية المستدامة وإدماجها في جميع المحاور ذات الصلة في نظمها للتعليم النظامي وفي التعليم غير النظامي والتعليم غير الرسمي. وهذا الأمر سيمد الأشخاص بمعارف ومهارات في مجال التنمية المستدامة، فيجعلهم أكفأ وأكثر ثقة ويزيد الفرص المتاحة لهم للعمل من أجل حياة معافاة ومثمرة تنسجم مع الطبيعة[٣] وتراعي القيم الاجتماعية والمساواة بين الجنسين والتنوع الثقافي.

---

(٣) يقول إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية إن البشر يشكلون جوهر اهتمامات التنمية المستدامة وإنهم يستحقون حياة معافاة ومثمرة منسجمة مع الطبيعة (انظر أيضاً خطة التنفيذ، مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، الأمم المتحدة، ٢٠٠٢).

٧- أهداف هذه الاستراتيجية التي ستسهم في بلوغ غايتها هي:

(أ) كفالة دعم الأطر السياسية والتشريعية والتنفيذية للتعلم من أجل التنمية المستدامة؛

(ب) تعزيز التنمية المستدامة عبر التعلم النظامي وغير النظامي وغير الرسمي؛

(ج) تدريب المعلمين على إدماج التنمية المستدامة في مناهج تدريسهم؛

(د) كفالة الحصول على ما يكفي من الأدوات والمواد الخاصة بالتعليم من أجل التنمية المستدامة؛

(هـ) تشجيع البحث والتطوير في مجال التعليم من أجل التنمية المستدامة؛

(و) تعزيز التعاون فيما يتعلق بالتعليم من أجل التنمية المستدامة على جميع الصعد داخل منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا.

ثانياً - النطاق

٨- سوف يتبنى الاستراتيجيةَ من يهمها الأمر من الدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية لأوروبا. كما أن الدول الواقعة خارج المنطقة مدعوة إلى الاقتداء بها.

٩- وتتوجه هذه الاستراتيجية إلى الحكومات محفزةً ومقدمة المشورة لها فيما يتعلق بكيفية وضع سياسات وتبني ممارسات تدمج التنمية المستدامة في عمليتي التعليم والتعلم بمشاركة المعلمين وغيرهم من أصحاب المصلحة. وبما أن التعليم من أجل التنمية المستدامة ينبغي أن يأخذ بعين الاعتبار الظروف المحلية ودون الوطنية والوطنية والإقليمية، فقد يختلف في تركيزه على الجوانب المختلفة للتنمية المستدامة حسب البلد ومجال التعليم. وستكون هذه الاستراتيجية بمثابة إطار مرن لبلدان المنطقة بالنظر إلى أن تنفيذها تتحكم فيه أولويات البلدان ومبادراتها التي تعالج احتياجاتها وظروفها المحددة.

١٠- تشجع الاستراتيجية التعاون والشراكات بين الإدارات[٤] والعديد من أصحاب المصلحة، فتحفز بذلك استثمار الموارد المادية والبشرية في التعليم من أجل التنمية المستدامة.

١١- تضم الاستراتيجية الأحكام الأساسية لإطار عمل دكار المتعلق بتوفير التعليم للجميع: الوفاء بتعهداتنا الجماعية[٥].

١٢- تدعم الاستراتيجية تنفيذ ما تنص عليه الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف وغيرها من الاتفاقات ذات الصلة من أحكام بشأن الاتصالات والتثقيف والمشاركة الشعبية والتوعية. ومن شأنها أيضاً أن تدعم تنفيذ المبدأ

---

(٤) بين هيئات الدولة.

(٥) إطار عمل داكار، اليونيسكو، ٢٠٠٠.

١٠ من إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية واتفاقية أرهوس[٦] وأهداف الأمم المتحدة الإنمائية للألفية[٧] والبيان الوزاري بشأن التعليم الجيد[٨] وذلك بتعزيز الشفافية والمشاركة والمساءلة في مجال اتخاذ القرار وتمكين الأشخاص.

ثالثاً – المبادئ

١٣- من الضروري أخذ المعنى المتطور لمفهوم التنمية المستدامة بعين الاعتبار. وبالتالي، ينبغي النظر إلى مسألة إقامة مجتمع قادر على الصمود على أنها عملية تعلُّم متواصلة تبحث القضايا والإشكاليات قد تتغير أثناءها، مع ازدياد خبراتنا، الإجابات والحلول الملائمة. فينبغي أن تشمل أهداف التعلم التي يتوخاها التعليم من أجل التنمية المستدامة المعارف والمهارات وسبل التفاهم والمواقف والقيم.

١٤- ولا يزال التعليم من أجل التنمية المستدامة في تطور كمفهوم واسع وشامل يضم قضايا بيئية واقتصادية واجتماعية مترابطة. ويوسع نطاق مفهوم التعليم البيئي الذي يتناول طائفة عريضة وفي ازدياد من المواضيع المتعلقة بالتنمية. كما أن التعليم من أجل التنمية المستدامة يشمل عناصر مختلفة من التنمية وأشكال التعليم المستهدفة الأخرى. لذلك، ينبغي أن يتوسع نطاق التعليم البيئي، وأن تكمله مع ميادين التعليم الأخرى في إطار نهج تكاملي يتوخى التعليم من أجل التنمية المستدامة.

١٥- وتشمل المواضيع الرئيسية التي تغطيها التنمية المستدامة ضمن أشياء أخرى التخفيف من وطأة الفقر، والمواطنة، والسلام، والأخلاق، والمسؤولية على الصعيدين المحلي والعالمي، والديمقراطية والحكم الرشيد، والعدل، والأمن، وحقوق الإنسان، والصحة، والمساواة بين الجنسين، والتنوع الثقافي، والتنمية الريفية والحضرية، والاقتصاد، وأنماط الإنتاج والاستهلاك، ومسؤولية الشركات، وحماية البيئة، وتدبير الموارد الطبيعية والتنوع البيولوجي وتنوع المناظر الطبيعية[٩]. ويتطلب تناول هذه المواضيع المتنوعة في التعليم من أجل التنمية المستدامة نهجا كليا[١٠].

١٦- وأثناء تنفيذ برنامج التعليم من أجل التنمية المستدامة، يجب الاهتمام بالمجالات التالية: تحسين التعليم الأساسي وإعادة توجيه التعليم نحو التنمية المستدامة وزيادة مستوى الوعي العام وتشجيع التدريب[١١].

---

(٦) اتفاقية اللجنة الاقتصادية لأوروبا بشأن الوصول إلى المعلومات والمشاركة العامة في صنع القرار واللجوء إلى العدالة في المسائل البيئية، أرهوس (الدانمرك)، ١٩٩٨.

(٧) إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية، الجمعية العامة، الاجتماع العام الثامن، ٢٠٠٠.

(٨) البيان المشترك لوزراء التعليم، المؤتمر العام الثاني والثلاثون لليونسكو، ٢٠٠٣.

(٩) انظر أيضاً إطار مشروع خطة لتنفيذ برنامج عقد الأمم المتحدة للتعليم من أجل التنمية المستدامة، اليونسكو، ٢٠٠٣.

(١٠) انظر أيضاً البيان المتعلق بالتعليم من أجل التنمية المستدامة.

(١١) انظر أيضاً جدول أعمال القرن ٢١.

١٧- وينبغي أن يعزز التعليم من أجل التنمية المستدامة احترام وفهم الثقافات المختلفة وأن يحتضن مساهماتها. ويتعين الإقرار بدور الشعوب الأصلية وإشراكها في عملية وضع البرامج التعليمية. وينبغي تقدير المعارف التقليدية والمحافظة عليها بوصفها جزءاً لا يتجزأ من التعليم من أجل التنمية المستدامة.

١٨- ويجب تشجيع المتعلمين في جميع المستويات على التفكير والتأمل بطريقة منظمة ونقدية وابتكارية على الصعيدين المحلي والعالمي؛ فهذه شروط لا بد منها للعمل من أجل التنمية المستدامة[١٢].

١٩- والتعليم من أجل التنمية المستدامة عملية تستمر مدى الحياة منذ الطفولة المبكرة حتى التعليم العالي في مرحلة البلوغ وتتجاوز نطاق التعليم النظامي. وبما أن القيم وأساليب الحياة والمواقف تتكون منذ سن مبكرة، فإن التعليم يكتسي أهمية خاصة بالنسبة للأطفال. وبما أن التعلم يجري ونحن نقوم بأدوار مختلفة في حياتنا، فإن التعليم من أجل التنمية المستدامة يجب اعتباره عملية "تستمر مدى الحياة". فمن اللازم أن يعم برامج التعلم في جميع المستويات، بما في ذلك التعليم المهني وتدريب المعلمين وبرامج التعليم المستمر للفنيين وصناع القرار.

٢٠- وينبغي أن يساهم التعليم العالي في التعليم من أجل التنمية المستدامة مساهمة هامة في مجال تطوير المعارف والكفاءات الملائمة.

٢١- وينبغي أن يأخذ التعليم من أجل التنمية المستدامة في الاعتبار الظروف المحلية والوطنية والإقليمية المختلفة وكذلك السياق العالمي وأن يسعى إلى إقامة توازن بين المصالح العالمية والمحلية.

٢٢- ويمكن للتعليم من أجل التنمية المستدامة كذلك أن يساهم في تنمية المناطق الريفية والحضرية وذلك بزيادة نطاق الاستفادة من التعليم وتحسين نوعيته. وسيفيد هذا الأمر على وجه الخصوص سكان المناطق الريفية.

٢٣- ويعد الاهتمام بالبعد الأخلاقي، بما في ذلك قضايا المساواة والتضامن والتآزر على صعيد الجيل الحالي وبين الأجيال والعلاقات بين البشر والطبيعة وبين الأغنياء والفقراء، عنصراً مركزياً في التنمية المستدامة ويشكل، بالتالي، أمراً حيوياً للتعليم من أجل التنمية المستدامة. فالمسؤولية جزءاً لا يتجزأ من الأخلاق وتصطبغ بالصبغة العملية في التعليم من أجل التنمية المستدامة.

٢٤- وينبغي أن ينهل التعليم النظامي من أجل التنمية المستدامة من تجربة الحياة والتجربة المهنية خارج نطاق قاعة الدراسة. ويضطلع المعلمون[١٣] العاملون في مجال التعليم من أجل التنمية المستدامة بدور هام في تيسير هذه العملية وفي تشجيع الحوار بين التلاميذ والطلبة والسلطات والمجتمع المدني[١٤]. وبهذا، يتيح التعليم من أجل التنمية المستدامة للتعليم فرصة لكسر طوق عزلته عن المجتمع.

---

(١٢) انظر أيضاً البيان المتعلق بالتعليم من أجل التنمية المستدامة.

(١٣) المعلمون هم المدرسون والمحاضرون والمدربون وجميع الفنيين الآخرين الذين يقومون بمهام تعليمية، ويضاف إليهم من يمارسون التعليم على سبيل التطوع.

(١٤) انظر أيضاً البيان المتعلق بالتعليم من أجل التنمية المستدامة.

٢٥- ويشمل التعليم من أجل التنمية المستدامة مبادرات لخلق ثقافة قوامها الاحترام المتبادل في مجالي التواصل واتخاذ القرار، فهو لا يكتفي بتوصيل المعلومات بل يركز على تيسير التعلم عن طريق المشاركة[١٥]. لذلك، لا بد من الإقرار بمساهمته في إضفاء طابع التفاعل والتكامل على عمليتي رسم السياسات واتخاذ القرار. كما ينبغي، اعتبار دوره في تأسيس وتعزيز الديمقراطية التشاركية[١٦] وعلى وجه الخصوص إسهامه في تسوية النزاعات الاجتماعية وإقامة العدل من خلال آليات من بينها جدول أعمال القرن ٢١ على الصعيد المحلي.

٢٦- ويستوجب التعليم من أجل التنمية المستدامة إقامة التعاون والشراكة بين العديد من أصحاب المصلحة. ومن بين الجهات الفاعلة الرئيسية الحكومات والسلطات المحلية، وقطاع التعليم والقطاع العلمي، وقطاع الصحة، والقطاع الخاص، وقطاع الصناعة، وقطاع النقل والزراعة، والاتحادات والنقابات العمالية، ووسائط الإعلام، والمنظمات غير الحكومية، ومختلف الجماعات المحلية، والشعوب الأصلية والمنظمات الدولية.

٢٧- وينبغي أن يعزز التعليم من أجل التنمية المستدامة أحكام الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف والاتفاقات الدولية المتعلقة بالتنمية المستدامة.

رابعاً - الآثار فيما يتعلق بالتعليم

٢٨- يستلزم التعليم من أجل التنمية المستدامة التخلي عن التركيز التام على التلقين والتحول نحو تناول المشاكل وتحديد الحلول الممكنة. لذلك، يتحتم على التعليم الحفاظ على تركيزه المعتاد على المواضيع المفردة وفسح المجال في نفس الوقت لبحث أوضاع الحياة الواقعية من زوايا متعددة ومترابطة. وقد يكون لهذا الأمر أثر على بنية برامج التعلم وعلى أساليب التدريس، وهو ما سيتطلب من المعلم التحول من مجرد ناقل للمعرفة ومن المتعلم التحول من مجرد متلقٍّ لها. وبدلاً من ذلك، سيتعين على الطرفين أن يشكلا فريقاً.

٢٩- وتضطلع مؤسسات التعليم النظامي بدور هام في تنمية القدرات منذ سن مبكرة إذ توفر المعارف وتؤثر في المواقف والسلوك. ومن المهم كفالة اكتساب جميع التلاميذ والطلبة للمعرفة الملائمة بالتنمية المستدامة ووعيهم بأثر القرارات التي لا تخدم التنمية المستدامة. ويتعين على المؤسسة التعليمية برمتها، بما في ذلك التلاميذ والطلبة والمدرسون والمديرون والموظفون الآخرون وكذلك الآباء، أن تتبع مبادئ التنمية المستدامة.

٣٠- ومن المهم دعم ما يقوم به القطاعان غير النظامي وغير الرسمي من التعليم من أجل التنمية المستدامة من أنشطة إذ تشكل مكملاً أساسياً للتعليم النظامي، ولا سيما فيما يتعلق بتعليم الكبار. وللشكل غير النظامي من التعليم من أجل التنمية المستدامة دور خاص إذ غالباً ما يركز أكثر على المتعلم ويتبنى النهج التشاركي ويشجع التعلم مدى الحياة. والتعلم غير الرسمي في مكان العمل قيمة مضافة بالنسبة لأرباب العمل والعمال على حد سواء. لذلك، ينبغي تقدير وتشجيع التعاون بين مختلف الجهات الفاعلة التي تقوم بدور في جميع أشكال التعليم من أجل التنمية المستدامة.

---

(١٥) إعلان تسالونيكي؛ تسالونيكي، اليونان، ١٩٩٧. تستخدم بعض البلدان مصطلح "التعلم الاجتماعي" بدلاً من التعلم التشاركي.

(١٦) جدول أعمال القرن ٢١.

٣١- ويكتسي توفير التدريب الأولي الملائم للمعلمين وإعادة تدريبهم ومنحهم فرصاً لتبادل الخبرات أهمية بالغة في نجاح التعليم من أجل التنمية المستدامة. فبازدياد وعي المعلمين بالتنمية المستدامة ومعرفتهم بها، ولا سيما جوانبها المتعلقة بمجالات عملهم، يمكنهم أن يكونوا أكثر فعالية ومثالاً يحتذى به. ويجب أن يكون التدريب وثيق الصلة بنتائج البحوث المتعلقة بالتنمية المستدامة.

٣٢- ويحسِّن محتوى مواد التدريس ونوعيتها ومدى توافرها إلى حد كبير مستوى التدريس والتعلم في مجال التعليم من أجل التنمية المستدامة. غير أن هذه المواد لا تتوافر في جميع البلدان. وهذا مشكل بالنسبة لقطاع التعليم النظامي برمته ولقطاعي التعلم غير النظامي والتعلم غير الرسمي. لذلك، لا بد من تكريس مجهودات جبارة لعملية تطويرها وإنتاجها. وينبغي تشجيع الانسجام بين مواد التدريس المستخدمة في التعليم النظامي وغير النظامي، والمهم أن تتعلق بالتنمية المستدامة وأن تكون تكلفتها على الصعيد المحلي في المتناول.

٣٣- ولكي يكون التعليم من أجل التنمية المستدامة فعالاً، يجب:

(أ) أن يُعالج بطريقتين: `١` من خلال تكامل مواضيع التعليم من أجل التنمية المستدامة في جميع المواد والبرامج والدورات ذات الصلة؛ و`٢` من خلال توفير برامج ودورات محددة خاصة بالموضوع؛

(ب) أن يركز على تجارب التعلم التي تتوخى التمكين والتي توطد السلوك المُراعي للتنمية المستدامة في المؤسسات التعليمية وأماكن العمل والأسر والجماعات المحلية؛

(ج) أن يعزز التعاون والشراكات بين المنتمين إلى قطاع التعليم وغيرهم من أصحاب المصلحة. وسيساعد إشراك القطاع الخاص وقطاع الصناعة على مواجهة التطور التكنولوجي السريع وتغير ظروف العمل. وستقوي أنشطة التعليم ذات الصلة الوثيقة بالمجتمع خبرة المتعلمين العملية؛

(د) أن يتيح فهم المشاكل البيئية على الصعيد العالمي والإقليمي والوطني والمحلي وذلك بتوضيحها وفق دورة الحياة والتركيز على الآثار الاقتصادية والاجتماعية بدل الاكتفاء بالأثر البيئي، وتناول المحيط الطبيعي وفي الوقت ذاته المحيط الذي عدله البشر؛

(هـ) أن يستخدم طائفة عريضة من الأساليب التعليمية التشاركية المصممة بطريقة تلائم المتعلم والتي تركز على العمليات والحلول. وفضلاً عن الأساليب التقليدية، ينبغي أن تشمل طائفة الأساليب هذه ضمن أشياء أخرى المناقشات ورسم خرائط لتوضيح المفاهيم والتصورات والبحث الفلسفي وتوضيح القيم والمحاكاة والسيناريوهات ووضع النماذج والتمثيل والألعاب وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والدراسات الاستقصائية ودراسات الحالات والرحلات والتعلم في الهواء الطلق ومشاريع يسيرها المتعلمون وتحليل الممارسات الجيدة والخبرة المكتسبة في أماكن العمل وحل المشاكل؛

(و) أن يكون مدعوماً بمواد تدريس ملائمة من قبيل المنشورات المتعلقة بالمنهجيات وبعلوم التربية وبالتدريس والكتب المدرسية والوسائل البصرية والنشرات ودراسات الحالات والممارسات الجيدة والوسائل الإلكترونية السمعية والبصرية.

٣٤- ويجب على الحكومات دعم قطاع التعلم غير النظامي وغير الرسمي لأن المواطنين الواعين والمستهلكين المستنيرين يعدون باختياراتهم وممارساتهم عنصراً أساسياً لتنفيذ التدابير المتعلقة بالتنمية المستدامة، بما في ذلك جدول أعمال القرن ٢١ على الصعيد المحلي.

٣٥- وعلى التعلم بشكليه غير النظامي وغير الرسمي، بما في ذلك برامج التوعية، أن يتوخى تعميق فهم الروابط القائمة بين القضايا الاجتماعية والاقتصادية والبيئية على الصعيدين المحلي والعالمي ومن حيث بعدها الزمني. والجماعات المحلية والأسر ووسائط الإعلام والمنظمات غير الحكومية جهات لها دور هام في مجال التوعية بقيمة التنمية المستدامة.

٣٦- والمنظمات غير الحكومية مؤسسات ذات دور هام في توفير فرص التعلم بشكليه غير الرسمي وغير النظامي بإمكانها تنفيذ برامج التمكين الاجتماعي وتبسيط المعارف والحقائق العلمية وتحويلها إلى معلومات يسهل فهمها. وينبغي تقدير دورها كجهات وسيطة بين الحكومات والرأي العام وتشجيعه ودعمه. ومن شأن الشراكات بين المنظمات غير الحكومية والحكومات والقطاع الخاص أن تسهم إسهاماً كبيراً في التعليم من أجل التنمية المستدامة.

٣٧- وتعد وسائط الإعلام أداة قوية لتوجيه المستهلكين، ولا سيما الأطفال والشباب، في اختياراتهم وأساليب حياتهم. ولا بد من تعبئة خبراتها وقنواتها لبث معلومات دقيقة ورسائل مؤثرة بشأن قضايا التنمية المستدامة.

٣٨- وبوسع جميع قطاعات القوة العاملة أن تساهم في التنمية المستدامة على الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي. ويُعد إعداد برامج تدريب متخصصة لتزويد الفنيين وصناع القرار بالمعارف والمهارات اللازمة للمساهمة في التنمية المستدامة عنصراً هاماً من عناصر التعليم من أجل التنمية المستدامة[(١٧)].

٣٩- لذلك، فإن للتعليم المهني والتعليم المستمر دوراً هاماً جداً وينبغي بالتالي توفيرهما لصناع القرار وجميع الفنيين، وخاصة من لهم دور في مجالي التخطيط والإدارة. ويجب أن يتوخيا تعزيز المعرفة والوعي بالتنمية المستدامة. ويشمل نشاط التعليم المستمر مجالين رئيسيين هما: (أ) الرقي بمستوى المعارف والمهارات؛ و(ب) توفير الكفاءات الجديدة اللازمة في المهن والأوضاع المختلفة. ويعد التعليم المستمر من بين المجالات التي ستستفيد من إقامة التعاون بين قطاع التعليم وأصحاب المصلحة والمجتمع ككل.

٤٠- وينبغي أن تهتم برامج التدريب بالمواضيع الرئيسية للتنمية المستدامة وأن تأخذ بعين الاعتبار في نفس الوقت احتياجات المهن المختلفة وأهمية هذه المواضيع لمجالات تخصصها. ويجب إيلاء عناية خاصة للمواضيع المرتبطة بالمهمة الرئيسية للمهنة وآثارها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

٤١- ولكي يصبح التعليم من أجل التنمية المستدامة جزءاً من برنامج للتحول إلى مجتمع أكثر تماسكاً، لا بد من أن يخضع التعليم نفسه للتغيير. وينبغي تشجيع البحوث التي من شأنها أن تساهم في التعليم من أجل التنمية المستدامة. ومن اللازم تعزيز التعاون والشراكات بين أصحاب المصلحة في الأنشطة المتعلقة بالبحث والتطوير، بدءً بتحديد القضايا وانتهاءً باستخدام المعارف الجديدة وتعميم العلم والعمل بها. ويجب تبادل نتائج المجهودات المتعلقة بالبحث والتطوير مع الجهات الفاعلة على الصعيد المحلي والإقليمي والعالمي وإدماجها في المكونات المختلفة لنظام التعليم وفي الخبرة والممارسة.

---

(١٧) انظر أيضاً إطار مشروع خطة لتنفيذ برنامج عقد الأمم المتحدة للتعليم من أجل التنمية المستدامة.

خامساً – إطار التنفيذ

١– التنفيذ على الصعيد الوطني/وعلى صعيد الدولة

٤٢– كل بلد مسؤول عن تنفيذ هذه الاستراتيجية. ولإدماج الأبعاد المتعلقة بالتنمية المستدامة في نظام التعليم بأكمله، لا بد من وجود دعم سياسي قوي على جميع صُعُد هيكل الحكم. ومن أجل ذلك، يُستحسن أن تترجم البلدان هذه الاستراتيجية إلى لغتها (أو لغاتها) الرسمية، وعند الاقتضاء، لغة (أو لغات) الأقليات وأن توزعها على الهيئات المعنية وأن تنشئ مركزاً للتنسيق.

٤٣– ويستوجب التنفيذ الفعال للاستراتيجية إدماج أحكامها في استراتيجيات التخطيط والاستثمار والإدارة التي تضعها الدولة والحكومة المحلية فيما يتعلق بجميع مستويات التعليم وبجميع المؤسسات والهيئات التعليمية. وفي نفس الوقت، ينبغي أن يتماشى تنفيذ الاستراتيجية مع غيرها من مبادرات الدولة الثنائية والمتعددة الأطراف ذات الصلة وأن يستفيد منها. ويجب تكييف الآليات القانونية والاقتصادية وأدوات الاتصال مع ظروف الدولة. وبالتالي، ستنفذ الدول تلك الأحكام بطريقة تنسجم مع تشريعاتها وسياساتها وأطر تسييرها.

٤٤– وعلى البلدان تحديد التزاماتها القائمة في الاتفاقات البيئية الدولية وغيرها من الاتفاقات ذات الصلة والتي تتعلق بالاتصال والتثقيف والمشاركة الشعبية والتوعية بغية معالجتها بطريقة منسجمة في التعليم من أجل التنمية المستدامة.

٤٥– ويتألف قطاع التعليم في مختلف البلدان من مجموعة واسعة من الجهات الفاعلة ذات النظم الإدارية المختلفة. كما أنه يلبي احتياجات أشخاص تختلف أعمارهم ومكاناتهم في الحياة. ويتمثل مكمن الصعوبة في وضع وتنفيذ خطة للقيام بما يلزم من الإصلاح لعملية رسم السياسات وإطار تسيير قطاع التعليم على أساس من الثقة وإشراك الجميع ومراعاة التنوع وفي تشجيع التقييم الذاتي. ومن المهم أن يتعاون المسؤولون عن التعليم النظامي وغير النظامي وغير الرسمي مع سلطات الدولة الأخرى التي لها دخل بالموضوع في تنفيذ هذه الاستراتيجية.

٤٦– ويجب اعتبار تعاون جميع هيئات الدولة ذات الصلة وتقاسمها للمسؤولية واضطلاعها بدور ريادي آلية مهمة لإقامة الحكم الرشيد وتعزيزها. ويتعين على وزارتي التعليم والبيئة، على وجه الخصوص، أن تتعاونا وأن تتبوءا موقع الريادة في بدء وتشجيع إدماج اهتمامات التنمية المستدامة في سياسات وبرامج ومناهج التعليم النظامي بجميع مستوياته وأن تقيِّما تنفيذ هذه الاستراتيجية. إلاّ أن التعاون الوثيق والفعال مع السلطات العمومية الأخرى ومع أصحاب المصلحة، ولا سيما السلطات المسؤولة عن قطاع الاقتصاد، يعد بدوره أمراً ضرورياً.

٤٧– ولا بد من وجود آلية لتنسيق تنفيذ هذه الاستراتيجية على مستوى الدولة ولتبادل المعلومات وحفز مختلف الجهات الفاعلة على إقامة شراكات فيما بينها[١٨]. ومن بين الخيارات الممكنة إنشاء "منتدى وطني للتعليم من أجل التنمية المستدامة" تشرف عليه هيئة المجالس المعنية بالتنمية المستدامة أو غيرها من الهيئات ذات الصلة ويضم فنيين من مختلف القطاعات.

---

(١٨) تبنت بعض البلدان نهج "إدارة المعرفة".

٤٨- وينبغي أن تشكل خطط التنفيذ الوطنية[١٩] (على مستوى الدولة) عنصراً أساسياً من عناصر التنفيذ. ويتعين على البلدان أن تتخذ القرار فيما يتعلق بالهيئة التي تتولى مسؤولية صياغة خطتها الوطنية لتنفيذ الاستراتيجية.

٤٩- ويجب إعداد خطة التنفيذ الوطنية وفق نهج تشاركي. وبالتالي، لا بد من أشراك جميع من لهم دخل من أصحاب المصلحة. ويجب أخذ حالة البلد الحقيقية بعين الاعتبار. وبما أن البلدان قد تود تحديد أولوياتها وجداولها الزمنية للتنفيذ وفق احتياجاتها وسياساتها وبرامجها، فإن الأحكام الواردة في هذا الفصل يمكن أن تكون بمثابة دليل تسترشد به في عملها. وينبغي أن تحدد خطط التنفيذ الوطنية الأهداف والأنشطة والتدابير والجدول الزمني المؤقت ووسائل التنفيذ وأدوات التقييم.

٢- المجالات التي تشملها الإجراءات

كفالة دعم الأطر السياسية والقانونية والتنفيذية للتعليم من أجل التنمية المستدامة

٥٠- يجب أن تتناول الأطر السياسية والتشريعية والتنفيذية والمناهج الدراسية وأن تدعم التعليم من أجل التنمية المستدامة. وتتمثل الإجراءات الرئيسية التي من شأنها تحقيق هذا الهدف في: اعتماد أطر للتعليم من أجل التنمية المستدامة لجميع مستويات التعليم؛ وحفز التعاون فيما بين الإدارات وأصحاب المصلحة المتنوعين، بما في ذلك إنشاء آليات استشارية حسب الاقتضاء؛ وإدماج مبادئ التنمية المستدامة في برامج الدراسة والدورات الخاصة في جميع مستويات التعليم العالي، ولا سيما في التدريب الأولي للمدرسين؛ وإدخال تحسين على أسلوب استغلال وإدارة مرافق التعليم يتوخى خدمة التنمية المستدامة وتعزيز العلاقة بين العلوم الطبيعية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية في الدراسات الجامعة بين عدة تخصصات والدراسات المتعددة التخصصات والدراسات المتخصصة. وينبغي إقامة توازن سليم بين الدراسات الجامعة بين عدة تخصصات والدراسات المتخصصة.

تعزيز التنمية المستدامة من خلال التعلم النظامي وغير النظامي وغير الرسمي

٥١- يجب تعزيز الوعي العام بالتنمية المستدامة في مؤسسات التعليم النظامي والجماعات المحلية ووسائط الإعلام والمنظمات غير الحكومية وعبرها.

٥٢- وينبغي تحسين المهارات والمعارف المتعلقة بالتنمية المستدامة بشكل مستمر وإدماجها، بالتالي، في صميم التعلم مدى الحياة لأفراد من بينهم من يعملون في قطاعات من قبيل الإدارة العامة والقطاع الخاص وقطاعات الصناعة والنقل والزراعة. وستبقى ضرورة تطوير معارف ومهارات جديدة لترجمة مفهوم التنمية المستدامة إلى واقع ملموس أمراً قائماً ما دامت مجالات الخبرة العديدة في تطور مستمر.

٥٣- وتتمثل الإجراءات الرئيسية الممكنة لتحقيق هذا الهدف في: إتاحة فرص للتعلم المتعلق بالتنمية المستدامة في ميدان التعليم المستمر للفنيين، بمن فيهم من يعملون في قطاعات التخطيط والإدارة ووسائط الإعلام؛ وتشجيع

---

(١٩) فيما يتعلق بالبلدان التي لديها نظام حكم اتحادي، جميع الإشارات إلى الخطط الوطنية تنطبق، عند الاقتضاء، على الخطط المتعلقة بالولايات ودوائرها الفرعية.

ودعم أنشطة التوعية بالتنمية المستدامة التي تركز على الجماعات المحلية؛ وتطوير التعاون مع المنظمات غير الحكومية ودعم أنشطتها التعليمية؛ وتعزيز التعاون بين مؤسسات التعليم النظامي وهيئات التعليم غير النظامي وأنشطة التعليم غير الرسمي؛ وتشجيع وسائط الإعلام على بث إعلانات ونقاشات بشأن قضايا التنمية المستدامة لكي يعلم بها عموم الناس.

تنمية قدرة قطاع التعليم على المشاركة في التعليم من أجل التنمية المستدامة

٥٤- يتعين على المعلمين والقادة وصناع القرار في جميع مستويات التعليم تنمية معرفتهم بالتعليم من أجل التنمية المستدامة لكي يكون بمقدورهم تقديم الإرشاد والدعم الملائمين. لذلك، لا بد من بذل مجهودات في سبيل بناء القدرات في جميع مستويات التعليم النظامي وغير النظامي.

٥٥- وتتمثل الإجراءات الرئيسية الممكنة لتحقيق هذا الهدف في: حفز موظفي نظام التعليم على تنمية كفاءاتهم، بما في ذلك إجراءات لزيادة وعي القادة بقضايا التنمية المستدامة؛ ووضع معايير لاختبار الكفاءة المهنية في مجال التعليم من أجل التنمية المستدامة؛ واستحداث وتطوير نظم إدارية خاصة بالتنمية المستدامة في مؤسسات التعليم النظامي وقطاعات التعليم غير النظامي؛ وإدماج القضايا المتعلقة بالتنمية المستدامة في برامج تدريب وإعادة تدريب معلمي جميع مستويات التعليم؛ وتشجيع المعلمين، بمن فيهم من يعملون في قطاعي التعليم غير النظامي والتعليم غير الرسمي، على تبادل الخبرات.

كفالة الحصول على ما يكفي من أدوات ومواد التعليم من أجل التنمية المستدامة

٥٦- يجب إعداد مواد للتعليم من أجل التنمية المستدامة بجميع مستوياته لكل من الدورات العامة وتعليم المتخصصين والدراسة الذاتية، وتكييفها مع الظروف والاحتياجات المحلية.

٥٧- وتتمثل الإجراءات الرئيسية الممكنة لتحقيق هذا الهدف في: حفز تطوير وإنتاج مواد للمعلمين والمتعلمين والباحثين بجميع مستويات التعليم والتدريب، ولا سيما باللغات المحلية؛ وتشجيع تطوير واستخدام معدات إلكترونية سمعية وبصرية ومتعددة الوسائط ووسائل بصرية لأغراض التعلم وتبادل المعلومات؛ وتيسير الوصول عن طريق الوسائل الإلكترونية والإنترنت إلى المصادر والمعلومات المتعلقة بالتعليم من أجل التنمية المستدامة؛ وكفالة الانسجام بين المواد المُعدة للتعلم النظامي والتعلم غير النظامي والتعلم غير الرسمي ووضع استراتيجيات ملائمة لنشرها.

تشجيع البحث والتطوير في مجال التعليم من أجل التنمية المستدامة

٥٨- ثمة حاجة إلى القيام بأنشطة البحث والتطوير في مختلف مجالات التعليم من أجل التنمية المستدامة، مثل أساليب التعلم الفعالة وأدوات التقييم وتكوين المواقف والقيم ووضع المدارس والمؤسسات لبرامج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتنفيذها. ويجب أن يوفر البحث والتطوير في مجال التعليم من أجل التنمية المستدامة أساسا لمواصلة تطويره.

٥٩- وينبغي تقاسم نتائج جهود البحث والتطوير مع الجهات الفاعلة على الصعيد المحلي والإقليمي والعالمي وإدماجها في مختلف مكونات نظام التعليم.

٦٠- وتتمثل الإجراءات الرئيسية الممكنة في بدء وتعزيز البحث والتطوير في المجالات التالية: فحوى التعليم من أجل التنمية المستدامة وأساليب التدريس والتعلم؛ والآثار الاقتصادية للتعليم من أجل التنمية المستدامة وحوافزه؛ وسبل إدماج جوانب التنمية المستدامة وسياقها المحلي في مختلف المواضيع، وإعطاء الأولوية للبحث الذي يجمع بين مختلف أبعاد التنمية المستدامة؛ والمؤشرات ووسائل التقييم الخاصة بالتعليم من أجل التنمية المستدامة؛ وتبادل نتائج البحث ونماذج الممارسات الجيدة.

٣- التعاون الدولي

٦١- من شأن التعاون في مجال التعليم من أجل التنمية المستدامة، إلى جانب مساهمته في تعزيز وتحسين ذلك النوع من التعليم في البلدان، أن يساعد في ضمان التفاهم وتعزيز الثقة وتوطيد احترام القيم الثقافية، فيبني بالتالي علاقات ودية بين الشعوب والأمم ويسهم في السلام والازدهار.

٦٢- وثمة حاجة على الصعيد الإقليمي إلى استعراض وتيسير تنفيذ الاستراتيجية ودعم التعاون في مجال التعليم من أجل التنمية المستدامة. وينبغي أن تأخذ عملية التنفيذ على الصعيد الإقليمي في الاعتبار التطورات الأخرى المرتبطة بعقد الأمم المتحدة للتعليم من أجل التنمية المستدامة وأن تُعتبر مساهمة في المبادرات العالمية المتعلقة بالتعليم من أجل التنمية المستدامة.

٦٣- وتملك المنطقة خبرة زاخرة في التعاون الدولي في مجال التعليم، ولا سيما التعليم العالي. وقد شرع عدد من الشبكات الوطنية ودون الإقليمية والأفرقة العاملة المعنية بالتعليم وشبكات ورابطات الجامعات والبرامج والشراكات على الصعيد الوطني ودون الإقليمي في العمل على تطوير أشكال متعددة التخصصات من التعليم تهدف إلى ابتداع حلول للمشاكل المرتبطة بالتنمية المستدامة. ويتمثل التحدي المطروح في كيفية استخدام خبراتها وإمكاناتها أفضل استخدام لتعزيز التعليم من أجل التنمية المستدامة. والتحدي الآخر هو البحث في القضايا المتعلقة بالتعليم من أجل التنمية المستدامة الذي ما زال لا يحظى بدور بارز على الصعيد الدولي. وثمة أيضاً حاجة إلى إقامة التعاون الدولي في مجال التعليم من أجل التنمية المستدامة في مرحلة التعليم ما قبل المدرسي والمدرسي.

٦٤- ويجب أن تحظى المحافل الإقليمية ودون الإقليمية التي يلتقي فيها المنتمون إلى قطاع التعليم، مثل موظفي الدولة والمعلمين والباحثين وغيرهم ممن لهم دخل بالتعليم لتبادل خبراتهم وممارساتهم الجيدة بشأن القضايا المتعلقة بالتنمية المستدامة وبالتعليم من أجل التنمية المستدامة بالأولوية القصوى.

٦٥- ويستلزم الطابع المعقَّد للتعليم من أجل التنمية المستدامة دعوة جهات فاعلة دولية أخرى لها صلة بالموضوع للعمل في شراكة مع قطاع التعليم على تنفيذ الاستراتيجية. وينطبق هذا الأمر بشكل خاص على التعاون الدولي الرامي إلى تحسين معارف ومهارات مختلف الفنيين وصناع القرار فيما يتعلق بالتنمية المستدامة.

٦٦- وتتفاوت الخبرات والاحتياجات بين مختلف أنحاء منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا. وينبغي تعزيز التعاون دون الإقليمي. فمن شأن هذا الأمر أن يتيح العمل عن كثب فيما يتعلق بالقضايا ذات الأهمية القصوى بالنسبة لجهة معينة من المنطقة، مما يساعد البلدان بالتالي في تحقيق أفضل النتائج العملية.

٦٧- ويجب مواصلة تقييم احتياجات مختلف جهات المنطقة. وينبغي إيلاء عناية خاصة لبلدان أوروبا الشرقية والقوقاز وآسيا الوسطى[٢٠] وجنوب شرق أوروبا فيما يتعلق بحل مشاكلها الرئيسية في مجالي التعليم البيئي والتعليم من أجل التنمية المستدامة. فالبعض من مشاكلها يعود إلى النقص في مواد التدريس وعدم الاستفادة بالقدر الكافي من إمكانات مؤسسات التعليم العالي والبحوث والنقص في المعلمين المهرة وعدم القيام بما يكفي من التوعية إلى جانب الافتقار إلى التعاون فيما بين الإدارات وأصحاب المصلحة المتنوعين في مجال التعليم من أجل التنمية المستدامة. ومن بين التحديات الأخرى التي ينبغي مواجهتها في جنوب شرق أوروبا وأوروبا الشرقية والقوقاز وآسيا الوسطى ضعف نوعية التعليم الذي يتلقاه الأطفال في المناطق الريفية ونقص الموارد المالية والبشرية اللازمة لتطوير التعليم من أجل التنمية المستدامة في تلك المناطق. لذا، ينبغي اعتبار بناء القدرات وتوفير المساعدة المالية والدعم لبرامج التعليم والبحوث والتوعية المتعلقة بالتنمية المستدامة في البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية مسألةً هامة ويجب بالتالي أن تنظر فيها الحكومات والمنظمات المعنية والجهات المانحة[٢١].

٦٨- وتتمثل الإجراءات الرئيسية الممكنة لتحقيق هذا الهدف في: تعزيز التحالفات والشبكات الإقليمية ودون الإقليمية القائمة التي تعمل في مجال التعليم من أجل التنمية المستدامة، وتشجيع برامج التوأمة، والتعاون والشراكات الثنائية؛ واستخدام الصكوك الدولية القائمة الملزمة قانوناً مثل اتفاقية أرهوس وغيرها من الاتفاقات ذات الصلة، حسب الاقتضاء، لرفع الوعي بالتنمية المستدامة؛ وتيسير تبادل الممارسات الجيدة والخبرات والابتكارات والمعلومات المتعلقة بالتجارب والمشاريع الوطنية في مجال التعاون المتعلق بقضايا التعليم من أجل التنمية المستدامة وذلك، على سبيل المثال، باستخدام أدوات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والموقع الإلكتروني للجنة الاقتصادية لأوروبا؛ وإدماج التعليم من أجل التنمية المستدامة في البرامج الثنائية والمتعددة الأطراف ذات الصلة؛ وتشجيع مشاركة المنظمات غير الحكومية وغيرها من المجموعات الرئيسية في التعاون الدولي في مجال التعليم من أجل التنمية المستدامة؛ وتشجيع وتنسيق التظاهرات الدولية الخاصة برفع الوعي بالتنمية المستدامة؛ وتشجيع تبادل الخبرات.

٦٩- ولكفالة حسن سير الأمور وجودة الاتصال على صعيد المنطقة، يتعين إنشاء مراكز تنسيق سياسات التعليم من أجل التنمية المستدامة في جميع الدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية لأوروبا وفي المنظمات الدولية ذات الصلة. ومن الممكن إنشاء لجنة توجيهية مؤلفة من ممثلي قطاعي التعليم والبيئة (وغيرهما من القطاعات ذات الصلة) لمتابعة تنفيذ الاستراتيجية. ويمكن استخدام عملية "البيئة من أجل أوروبا" كمحفل شراكة للتعاون الإقليمي في مجال التعليم من أجل التنمية المستدامة ولجنة السياسة البيئية التابعة للجنة الاقتصادية لأوروبا كهيئة لاستعراض التقدم المحرز في تنفيذ الاستراتيجية وفقا لبرنامج عملها.

٧٠- وقد يود الوزراء في مؤتمراتهم بشأن موضوع "البيئة من أجل أوروبا" مناقشة التقدم المحرز في تنفيذ الاستراتيجية استناداً إلى التقارير الوطنية وغيرها من التقارير ذات الصلة. وقد تشمل استعراضات الأداء البيئي كذلك تقييما لجهود البلد محط الاستعراض في مجال التعليم من أجل التنمية المستدامة.

---

(٢٠) انظر أيضاً الشراكات البيئية في منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا: الاستراتيجية البيئية لبلدان أوروبا الشرقية والقوقاز وآسيا الوسطى. الإطار الاستراتيجي: المؤتمر الوزاري الخامس بشأن موضوع "البيئة من أجل أوروبا"، كييف، ٢٠٠٣.

(٢١) انظر أيضاً خطة التنفيذ؛ مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة.

٤- الأدوار والمسؤوليات

٧١- يتعين على الحكومات الاضطلاع بدور يتسم بروح المبادرة في تعزيز وتيسير تنفيذ الاستراتيجية في بلدانها. ويجب عليها أن تقيِّم وأن تتابع بانتظام تنفيذها في جميع مستويات الإدارة.

٧٢- وسلطات التعليم ومؤسسات التعليم النظامي على الصعيد المحلي مدعوة إلى تحمُّل مسؤولية تنفيذ أحكام الاستراتيجية ذات الصلة ورصدها.

٧٣- ويجب دعوة الأطراف التي يعنيها الأمر من أصحاب المصلحة، بما في ذلك السلطات المحلية وقطاع التعليم والقطاع العلمي وقطاع الصحة والقطاع الخاص وقطاعات الصناعة والنقل والزراعة والاتحادات والنقابات العمالية ووسائط الإعلام والمنظمات غير الحكومية ومختلف الجماعات المحلية والشعوب الأصلية والمنظمات الدولية، إلى تحديد أولوياتها وتحمل مسؤولية تنفيذ ومتابعة الاستراتيجية.

٥- المسائل المالية

٧٤- يعد ضمان الوسائل المالية الكافية لتنفيذ الاستراتيجية شرطاً أساسياً مهماً لنجاحها. ولإجراء تقييم دقيق لتكاليف تدابير التنفيذ التي يستلزمها تحقيق هدف الاستراتيجية ولعائدات هذا الاستثمار، لا بد من فهم أهمية التعليم في إشاعة سياسات التنمية المستدامة وممارساتها في المجتمع. وينبغي اعتبار التعليم استثماراً يؤتي أكله في المدى البعيد.

٧٥- ويجب أن يتحمل كل بلد بصورة عامة تكلفة تنفيذ هذه الاستراتيجية. ولذلك، يتعين على الحكومات كفالة توافر الموارد الملائمة. وبالإمكان دمج العديد من الإجراءات المقترحة في الأعمال الجارية لتطوير قطاع التعليم. ويمكن تنفيذ بعض الإجراءات بسهولة أكبر في شكل مشاريع دون إقليمية أو إقليمية.

٧٦- وعلى الحكومات النظر في استخدام الميزانيات والحوافز الاقتصادية لتمويل التعليم من أجل التنمية المستدامة في جميع أشكال التعليم، ويشمل ذلك استحداث منح متعلقة بالتعليم من أجل التنمية المستدامة وبناء القدرات في المؤسسات التعليمية. وينبغي بذل جهود لإدماج مقومات التعليم من أجل التنمية المستدامة في البرامج الثنائية والمتعددة الأطراف ذات الصلة. ويمكن إقامة شراكات وينبغي تشجيعها على طلب الدعم، بما في ذلك مساهمات عينية، من وكالات التمويل الدولية والقطاع الخاص. وفي المرحلة الأولى من تنفيذ الاستراتيجية، لا بد من تقديم المساعدة المالية إلى بعض جهات المنطقة، ولا سيما بلدان أوروبا الشرقية والقوقاز وآسيا الوسطى وبلدان جنوب شرق أوروبا، لمساعدتها في الشروع في العملية.

٦- التقييم والجدول الزمني

٧٧- لا بد، لتقييم تنفيذ الاستراتيجية، من تحديد إطار زمني ووضع مؤشرات. فتمكين الناس من التصرف بطريقة تخدم التنمية المستدامة يتوقف على نوعية التعليم ومحصلة دراساتهم. وإدماج جوانب التنمية المستدامة في جميع أشكال ومستويات التعليم عملية طويلة لا يمكن، بالتالي، قياس نتائجها إلاّ خلال فترة زمنية طويلة.

٧٨- ويتعين النظر إلى تنفيذ الاستراتيجية على أنه عملية متواصلة. ولكن، وبغية تيسير تقييم التقدم المحرز، تقترح ثلاث مراحل للتنفيذ وهي:

المرحلة الأولى (بحلول عام ٢٠٠٧): لإرساء أساس جيد للشروع في التنفيذ، يُستحسن أن يحدد كل بلد ما يقوم به أصلا مما قد يندرج ضمن إطار الاستراتيجية. وقد يشمل هذا الأمر إجراء استعراض للأطر الحالية لرسم السياسات والتشريع والتسيير والآليات المالية والأنشطة التعليمية، وقد يشمل أيضاً تحديد أي عوائق أو ثغرات. وينبغي النظر في وضع إجراءات تصحيحية للتغلب على مواطن الضعف وصياغة مشروع خطة وطنية ملائمة للتنفيذ. ويجب وضع أساليب للتقييم ومؤشرات لقياس تنفيذ برنامج التعليم من أجل التنمية المستدامة تتميز، على وجه الخصوص، بجودة نوعيتها. ويمكن للوزراء، في مؤتمرهم بشأن موضوع "البيئة من أجل أوروبا"، أن يُظهروا التزامهم بالاستراتيجية وأن يحتفوا بما تحقق من نجاحات وأن يتبادلوا الآراء بشأن ما يشغلهم من قضايا ومخاوف وأن يُبلغوا عن التقدم المحرز في استراتيجياتهم الوطنية/استراتيجيات الدول.

المرحلة الثانية (بحلول عام ٢٠١٠): ينبغي أن يكون تنفيذ أحكام الاستراتيجية، حسب الاقتضاء، قد قطع شوطاً كبيراً. وفي هذا الصدد، يتعين على البلدان أن تستعرض التقدم المحرز في تنفيذ الاستراتيجيات الوطنية/استراتيجيات الدول وأن تراجعها إذا دعت الضرورة إلى ذلك.

المرحلة الثالثة (بحلول عام ٢٠١٥ وما بعده): ينبغي أن تكون البلدان قد أحرزت تقدماً كبيراً في تنفيذ برنامج التعليم من أجل التنمية المستدامة.

٧٩- للمساعدة في تقييم الاستراتيجية بطريقة تركز على عملياتها ووضع مؤشرات لقياس التقدم المحرز في تنفيذها، ينبغي النظر في عدد من المسائل. ومن بينها العينات التالية: تحديد قادة ومنسقين يتولون تنفيذ الاستراتيجية؛ وأطر لرسم الأطر السياسية والتشريعية والتنفيذية لدعم الاستراتيجية؛ وإطار للتعاون والشراكات بين الحكومات وأصحاب المصلحة المتنوعين؛ ومدى ملاءمة المناهج المدرسية وبرامج التعلم في مجال التعليم النظامي؛ وتوفير التدريب الأولي والمستمر في المسائل المتعلقة بالتنمية المستدامة، ولا سيما للمعلمين؛ وتوفير أدوات ومواد للتعليم من أجل التنمية المستدامة؛ والبحث والتطوير في مجال التعليم من أجل التنمية المستدامة؛ وتطوير قطاعي التعليم غير النظامي وغير الرسمي؛ وإشراك وسائط الإعلام وقياس أثر التعليم من أجل التنمية المستدامة على المتعلمين.

ملحوظة

هناك وثيقتان متعلقتان بالمعلومات الأساسية يمكن الاطلاع عليهما: تتعلق واحدة بالعمليات الدولية المنتهية والجارية في مجال التعليم من أجل التنمية المستدامة (CEP/AC.13/2004/8/Add.1)، وتتوخى الأخرى توضيح بعض المصطلحات المستخدمة في الاستراتيجية (CEP/AC.13/2004/8/Add.2).

- - - - -